٤٨ خدمة إلكترونية يقدمها مركز خدمة المواطن الإلكتروني

اليماني لـ«الوطن»: ٨١٢٧٣ مواطناً ثبّت حجزه للحصول على جواز سفر ودفع رسومه إلكترونياً من داخل القطر و٣٠٧٤ مغترباً

محمد راكان مصطفى

كشف مدير مديرية تقانة خدمة المواطن في وزارة الاتصالات والتقانة سامر اليماني أن عدد المعاملات الإلكترونية التي قدمتها مراكز خدمة المواطن الإلكترونية في كل المحافظات منذ أن افتتح أول مراكزه بدمشق نهاية عام ٢٠٢٠ حتى تاريخه بلغ ٢٢٧٦٨١ معاملة إلكترونية، وأن عدد المعاملات التي أصدرها المركز القنصلي الإلكتروني الخاص بالمغتربين منذ إطلاق خدماته وحتى تاريخه وصل إلى ١٧٨٦٠ معاملة.

وبين مدير تقانة خدمة المواطن في تصريح لـ«الوطن» أن مركز خدمة المواطن الإلكتروني يقدم /٤٨/ خدمة إلكترونية، مفصلاً أن الخدمات المقدمة حالياً هي معاملات السجلات المدني والعدلي والعاملين في الدولة، إضافة لبعض معاملات مديريات المصالح العقارية والمالية والسجل المؤقت في دمشق، وعدد من معاملات جامعة دمشق ووزارات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والإسكان والتعمير والشؤون الاجتماعية والعمل، ومؤخراً إصدار خدمة جواز السفر للمواطنين داخل القطر وخارجه.

وكشف اليماني أن المركز يعمل على إطلاق خدمات جديدة بالتنسيق مع وزارة الداخلية، كخدمة الحصول على شهادة قيادة للسيارة وخدمة التأمين الإلزامي والحصول على بيان قيد للمركبات ومخالفات المرور.

ولفت اليماني إلى أن عدد المواطنين الذين ثبتوا حجزهم على جواز السفر عبر بوابة مركز خدمة المواطن الإلكتروني من داخل القطر وخارجه خلال المرحلة الأولى من تقديم الخدمة بلغ ٥٠٩١٩ مواطناً ممن كانوا مسجلين على المنصة السابقة لوزارة الداخلية، مشيراً إلى أنه وإبان إطلاق المرحلة الثانية من الخدمة وإتاحة الفرصة للمواطنين للتسجيل عبر بوابة المركز لمنحهم جوازات سفر جديدة وتجديد القديمة منها، بعد نهاية المهلة الأخيرة التي منحتها وزارة الداخلية للمواطنين لتثبيت حجوزاتهم، وصل عدد من ثبت حجزه للحصول على الجواز ودفع رسومه بشكل إلكتروني من داخل القطر إلى ٨١٢٧٣ مواطناً، في حين وصل عدد المواطنين المسجلين من خارج القطر ٣٠٧٤ مغترباً ثبتوا حجزهم للحصول على جواز السفر، وذلك منذ إطلاق المرحلة الثانية للخدمة حتى تاريخه.

إقبال على الخدمات

وعن مؤشرات خدمات مراكز خدمة المواطن الإلكترونية أوضح مدير تقانة خدمة المواطن أن هناك إقبالاً على الخدمات الإلكترونية، لكونها تختصر الكثير من الوقت والجهد على المواطنين، مشيراً إلى أن هذه المراكز قدمت منذ افتتاحها وحتى تاريخه ١٥١٧٩ وثيقة خلاصة سجل عدلي، و٢٢٩٣٢ وثيقة من وثائق السجل المدني المتنوعة (إخراج قيد فردي – بيان زواج – بيان ولادة– بيان طلاق – بيان وفاة)، و١٢٤٩٨ وثيقة غير موقف؛ إضافة لإجراء ١٣٣٥ معاملة إلكترونية من معاملات مديرية المصالح العقارية بدمشق و١٢٣٦ معاملة صادرة عن وزارة التربية و٥٧٦ معاملة خاصة بجامعة دمشق، وأجرت مراكز خدمة المواطن الإلكترونية ٢٢٥ معاملة الكترونية من معاملات السجل المؤقت و٤٨ معاملة أخرى من مديرية المالية في دمشق، و٢٤ معاملة صدرت عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وأشار مدير مديرية تقانة خدمة المواطن إلى إطلاق خدمات إلكترونية موجهة للجالية السورية في الخارج بالتعاون بين وزارتي الاتصالات والتقانة والخارجية والمغتربين عبر المركز القنصلي الإلكتروني، الذي قدم منذ افتتاحه وحتى اليوم ١٧٢٤٩ معاملة تجديد جواز سفر و١٠٠ معاملة بيان حركة (دخول – خروج)، وأصدر ٤٢٣ وثيقة من وثائق السجل المدني المتنوعة، و٥٦ وثيقة خلاصة سجل عدلي، إضافةً لإجراء ٣٢ معاملة للتأكد من شهادة قيادة السيارة.

وعن آلية حصول المواطن على خدمات المركز أوضح اليماني أنه بإمكان المواطن الحصول على خدمات المركز الإلكترونية عبر الدخول إلى موقعه www. ecsc. gov. sy أو تطبيق معاملاتي المتاح تحميله من خلال موقع المركز وعبر متجر «جوجل بلاي»، منوهاً إلى أن الدخول للموقع أو التطبيق لا يتطلب سوى رقم موبايل ورقم وطني، وبعدها يدخل المواطن بياناته بدقة لأن التطبيق والموقع مرتبطان بالسجل المدني، ويختار طريقة التسليم التي تناسبه، إما من خلال مراكز البريد إذا كان لدى المواطن الرغبة بالاستفادة من خدمة توصيل المعاملة إلى عنوان سكنه أو عمله، أو يختار مركز خدمة المواطن الذي يرغب باستلام المعاملة منه بشكل شخصي.

تسديد رسوم

وحول وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة لتسديد رسوم الخدمات عبر بوابة المركز أكد اليماني أن تعدد هذه الوسائل وسهولتها ساهما بزيادة الإقبال نسبياً على الخدمات الإلكترونية، متطرقاً لآلية تسديد الرسوم بأنه يمكن تسديدها من خلال الحسابات المصرفية لدى المصارف المرتبطة بمنظومة (مدفوعات) أو بوساطة حسابات الخطوط الخليوية لدى شركتي الخليوي، عبر تطبيقي (سيريتل كاش – كاش موبايل) بالنسبة للأجهزة الذكية، أو حتى من خلال رمز (USSD) بالنسبة للأجهزة القديمة التي لا تقبل تنصيب التطبيقات عليها.

وأوضح اليماني أنه بمجرد وجود حساب مصرفي لدى أحد المصارف المرتبطة بمنظومة الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية أو حساب لدى إحدى شركات الخليوي يصبح متاحاً من خلال منصة SEP ONLIN دفع رسوم الخدمات الإلكترونية بمجرد إدخال رقم الخليوي الذي لديه حساب لدى شركات الخليوي أو رقم الحساب المصرفي لدى المصرف المرتبط بمنظومة (مدفوعات) في الخانة المخصصة لذلك على واجهة موقع المركز أو تطبيق معاملاتي.

رئيس اللجنة القضائية الفرعية بريف دمشق: قبول طلبات الترشيح شرطياً وإعطاء مهلة حتى يوم الخميس لاستكمال الوثائق

مدير المجالس المحلية لـ«الوطن»: عشرات الآلاف استخرجوا الوثائق المطلوبة للتقدم بطلبات ترشيح

الشمعة: صناديق الاقتراع أصبحت جاهزة تقريباً و٢٠ مليون مغلف خاص بأوراق الاقتراع

محمد منار حميجو

كشف مدير المجالس والتنمية المحلية في وزارة الإدارة المحلية والبيئة إياد الشمعة أنه بحسب المعلومات هناك عشرات الآلاف من المواطنين استخرجوا الوثائق المطلوبة للتقدم بطلبات ترشيح لانتخابات المجالس المحلية، لافتاً إلى أنه مع دخول عملية الترشيح يومها الخامس ازدادت أرقام المتقدمين لطلبات الترشيح بشكل كبير.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الشمعة أن صناديق الاقتراع أصبحت تقريباً جاهزة وهي نحو ٢٤ ألف صندوق، لافتاً إلى أنه تمت طباعة نحو ٢٠ مليون مغلف خاص بأوراق الاقتراع.

وأكد الشمعة أن جميع مستلزمات العملية الانتخابية أصبحت جاهزة استعداداً للعملية الانتخابية التي ستجرى في يوم الثامن عشر من أيلول القادم، مشيراً إلى أنه يوجد ٣٥ لجنة ترشيح قضائية في المحافظات لاستقبال طلبات الترشيح من المواطنين الراغبين في الترشح لانتخابات مجالس الإدارة المحلية.

من جهته كشف رئيس اللجنة القضائية الفرعية في ريف دمشق ياسر غازي أنه يتم قبول طلبات الترشيح شرطياً للمتقدمين وإعطاؤهم مهلة حتى نهاية الدوام الرسمي من يوم الخميس لاستكمال باقي الأوراق المطلوبة، لافتاً إلى أنه يتم تقديم كل التسهيلات للراغبين في تقديم طلبات الترشيح للمجالس المحلية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين غازي أنه يوجد في ريف دمشق خمس لجان ترشيح موزعة على خمس مناطق في الريف الأولى الغربية على خمس مقار مديرية جرمانا وتضم أيضاً الغوطة الشرقية والثانية في مدينة دوما وتضم أيضاً التل والثالثة في ضاحية قدسيا وتضم أيضاً الزبداني والرابعة في النبك وتضم أيضاً يبرود ودير عطية والقطيفة والخامسة بأشرفية صحنايا وتضم داريا والكسوة.

وفيما يتعلق بتحديد المراكز الانتخابية أكد غازي أنه لم يتم تحديدها بعد، مشيراً إلى أنه سيتم العمل على توزيع المراكز في المناطق حسب عدد السكان في كل منطقة بحيث سيكون هناك سهولة للمواطن الذي سوف يدلي بصوته.

وأشار إلى أن هناك إقبالاً كبيراً على تقديم طلبات الترشيح ويومياً هناك تضاعف في أعداد المتقدمين ومن جميع الشرائح، كاشفاً أن هناك حضوراً نسائياً جيداً في الترشح للمجالس المحلية في ريف دمشق.

حضور نسائي جيد في التقدم بطلبات ترشيح في ريف دمشق

وأكد أن لجان الترشيح مستمرة في عملها حتى تقديم آخر طلب ترشيح ولو تجاوز ذلك ساعات الدوام الرسمي علماً أن عمل لجان الترشيح ينتهي مع انتهاء الدوام الرسمي وذلك من باب التسهيل على المواطنين الراغبين بالترشح.

ولفت غازي إلى أنه حسب المادة ٤٠ من قانون الانتخابات العامة يحق للأحزاب أن تقدم قوائم جماعية بأسماء مرشحيها إلى انتخابات المجالس المحلية.

من جهتها أصدرت محافظة دمشق تعميماً أرسلته إلى الوزارات ترجو فيه تكليف مديري شؤون العاملين لديها بتعميم مضمون هذا التعميم على جميع العاملين في الجهات التي تتبع للوزارات وللقيام بمنح وثائق لكل العاملين بدوائرها ممن يقيمون في محافظة دمشق وموطنهم الانتخابي حسب قيودهم المدنية خارج محافظة دمشق حسب النموذج المرفق ليتمكنوا بموجبها من ممارسة حقهم في الاقتراع على مرشحي الدائرة الانتخابية المنقول موطنهم الانتخابي إليها، مراعين بذلك عدم نقل الموطن الانتخابي لمواطني محافظة القنيطرة لأن المذكورين يوجهون للاقتراع أينما كانوا على مرشحي محافظتهم الأصلية، وترك حرية نقل الموطن الانتخابي للعاملين المسجلين في القيود المدنية لمحافظة دمشق بالانتخاب في دوائرهم الانتخابية التابعين لها إن رغبوا ذلك وبإمكانهم منح وثائق بشكل إفرادي لمن يرغب.

وبين التعميم أن الهدف من مضمونه هو الحرص على تمكين جميع العاملين في الجهات العامة المقيمين في محافظة دمشق من ممارسة حقهم بالانتخابات في سجل قيدهم أو محل إقامتهم الفعلية أو المكان الذي نقل إليه موطنهم الانتخابي، مشيراً إلى أنه جاء استناداً للفقرة (د) من المادة ٥٩ من قانون الانتخابات العامة وإلى المادة ٤٨ ولاسيما الفقرة (أ) من التعليمات التنفيذية الصادرة بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /١٠/.

الإقبال على الترشيح للمجالس المحلية بطرطوس ما زال ضعيفاً جداً

أسعد: الكثير ممن يتمتعون بالكفاءة والمقدرة على العمل المحلي لم يترشحوا حتى الآن

هيثم يحيى محمد

لا يزال الإقبال على الترشّح لمجالس الإدارة المحلية في محافظة طرطوس ضعيفاً جداً –لأسباب مختلفة– إذا ما تمت مقارنة عدد الذين تقدموا بطلبات الترشيح حتى مساء أمس والذي لم يتجاوز الأربعمئة طلب بينما عدد المقاعد ١١٨٧ في جميع المجالس ويضاف إلى ما تقدم ضعف إقبال العنصر النسائي على الترشح.

وأشار حيدر مرهج أمين عام المحافظة لـ«الوطن» إلى أن عدد الذين تقدموا بطلبات ترشيح أمس كان أفضل من الأيام الأربعة الأولى الماضية حيث وصل العدد لأكثر من مئة طلب وقال: نأمل أن يكون الوضع أحسن اليوم وغداً، متمنياً أن تتقدم الكفاءات بطلبات الترشيح لهذه المجالس لأهمية دورها في المجالات الخدمية والتنموية ضمن قطاع كل منها.

رئيس اللجنة القضائية الفرعية المستشار غسان أسعد أشار بدوره إلى أن الإقبال ما زال غير مريح وإلى أن الكثير ممن يتمتعون بالكفاءة والمقدرة على العمل المحلي لم يترشحوا حتى الآن متوقعاً أن يزداد الإقبال اليوم وغداً، علماً أن البعض وبعد أربعة أيام من بدء تقديم الطلبات راجع أمس ليسأل عن الشروط والأوراق في الوقت الذي تم فيه نشر كل الشروط على صفحة المحافظة وعدة صفحات منذ صدور المرسوم.

ومن خلال تواصل «الوطن» مع العديد من كوادر المحافظة لمعرفة أسباب عدم إقبالهم على الترشح هاجم البعض الآلية المتبعة من الأحزاب في اختيار الأسماء ووضعها بالقوائم وعبروا عن خوفهم من الاعتماد على العلاقات الشخصية والمصلحية وليس على الأسس والمعايير الموضوعية، بينما طالب البعض الآخر بترك الانتخابات حرة من المواطنين.

من جهة ثانية شهدت صالة المركز الثقافي بطرطوس أمس جلسة حوارية حضرتها سيدات من مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية، ضمن الحملة التي أطلقتها الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بالتشارك مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة ووزارة الأوقاف ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الإعلام ومؤسسة بصمة شباب سورية، لتعزيز مشاركة المرأة في المجالس المحلية ٢٠٢٢ حيث تحدثت عدة سيدات مؤثرات في المجتمع عن تجاربهن الخاصة بهدف تشجيع السيدات وتحفيزهن على الترشح والتركيز على أهمية دور المرأة في بناء المجتمع.

وأوضحت عضو مجلس الشعب سهام عثمان إحدى السيدات المشاركات بالحملة أن هذه الحملة الوطنية أقيمت للحث على مشاركة المرأة تلبية وتحقيقاً للمادة ٢٣ من دستور الجمهورية العربية السورية الذي أكدت فيه الدولة السورية توفير الفرص لمشاركة المرأة الفعالة والكاملة في جميع الميادين، وهي اليوم مدعوة إلى المشاركة في إدارة المجتمع المحلي بما يخدم متطلباتها وحاجاتها التي تتقاطع مع متطلبات الأسرة والمجتمع.

كيلو الفروج ٩٥٠٠ ليرة في حمص

رئيس غرفة زراعة حمص لـ«الوطن»: توقف ٥٠ بالمئة من المداجن عن العمل

حمص- نبال إبراهيم

حلّق سعر الفروج الحي في محافظة حمص بشكل كبير وسجل ارتفاعاً غير مسبوق فتجاوز سعر الكيلو الغرام الواحد منه ٩٥٠٠ ليرة سورية، حيث بات سعر الفروج بوزن ٢,٥ كغ يزيد على ٢٥ ألف ليرة سورية بعد ذبحه وتنظيفه.

وأكد عدد من المواطنين ممن التقتهم «الوطن» أن لحم الفروج الأبيض لم يدخل منازلهم منذ فترة طويلة تزيد على ٥ أشهر نظراً لارتفاع سعره بشكل يفوق قدرتهم الشرائية ولا يتناسب على الإطلاق مع دخلهم الشهري، لافتين إلى أن شراء الفروج حالياً يحتاج إلى ربع الراتب وهذا ما يجعله غائباً عن موائدهم حتى في المناسبات.

من جانبهم بين عدد من مربي الفروج بالمحافظة لـ«الوطن» أنهم أغلقوا مداجنهم وتوقفوا عن تربية فروج اللحم خلال الشهرين الماضيين نتيجة للخسارات الكبيرة المتلاحقة التي ألمت بهم لبيعهم الفروج بأقل من سعر التكلفة بكثير حينها، وأن الحل الوحيد لهم لوقف مسلسل الخسارات المتلاحقة التي يتكبدونها منذ سنوات عدة كان الإغلاق.

بدوره أكد رئيس غرفة زراعة حمص ورئيس لجنة الدواجن أحمد كاسر العلي لـ«الوطن» أنه منذ ٤ أشهر وأصحاب دواجن تربية الفروج يخسرون نظراً لانخفاض سعر مبيع الفروج حينها إلى أقل من سعر التكلفة، ما أدى لإغلاق ما يزيد على ٥٠ بالمئة من المداجن وعزوف أكثر من نصف المربين عن تربية الفروج بالمحافظة.

وأشار إلى أن موجة الحر التي شهدتها المحافظة خلال الآونة الأخيرة أدت لنفوق أعداد كبيرة من أفواج الفروج نظراً لنقص الكهرباء والمحروقات، وهذا ما تسبب بدوره بخسارات جديدة للمربين من جهة وانخفاض كميات الإنتاج بشكل كبير من جهة أخرى، لافتاً إلى ارتفاع سعر الأعلاف الجاهزة مؤخراً، بحيث وصل سعر الطن الواحد إلى ٣ ملايين و٣٥٠ ألف ليرة سورية أي ما يعادل ٣٣٥٠ ليرة سورية للكيلو الواحد، وهذا ما أسفر عن ارتفاع تكلفة إنتاج كيلو الفروج من أرض المدجنة إلى ما يزيد على ٨٤٠٠ ليرة سورية، منوهاً إلى أن ذلك إضافة لموجة الحر دفع المربين إلى بيع الفروج بوزن ٢ كغ بدلاً من بيعه بعمر ٤٠ يوماً ووزن ٢,٥ كغ.

ولفت العلي إلى كيلو الفروج الحي ارتفع حالياً بنسبة تتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة مقارنة بسعره خلال الفترات الماضية، كما انخفضت كميات الإنتاج إلى نحو ٤٠ بالمئة نتيجة موجة الحر وعزوف المربين عن تربية أفواج جديدة من الفروج.

ورأى العلي أن أسعار الفروج ستستمر بالتحليق والارتفاع خلال الفترة المقبلة نتيجة لخروج عدد كبير من المداجن عن التربية، مشدداً على ضرورة دعم مربي الدواجن بمقن علفي كامل وليس جزءاً منه فقط، إضافة إلى توفير الطاقة والمحروقات حتى يتم تخفيض كلفة إنتاج الفروج وبالتالي انخفاض سعره في الأسواق.